

جهود المنظمات الدولية المتخصصة في حماية حق الطفل في التعليم

طيبة جواد حمد المختار فلاح مهدي عبد السادة

كلية القانون/ جامعة بابل ديوان محافظة بابل/ مديرية بلديات بابل

teibaalmukhtar23@gmail.com mwml1107@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/٤/١٧

تاريخ نشر البحث: ٢٠٢٣/٦/١٥

المستخلص :

بعد الاهتمام الدولي الكبير بحقوق الأطفال، وصدور اتفاقية دولية لهذا الغرض، قبل ذلك تأسست منظمات دولية مختصة لحماية حقوقهم في مجالات شتى، ومنها منظمتا اليونسكو واليونسيف اللتان كان لهما أثر كبير في رعاية حقوق الأطفال في العالم ولاسيما المتعلقة بالتربية والتعليم، إذ تولي جل اهتمامهما من أجل أن ينال جميع الأطفال تحديداً حقهم في التعليم من دون استثناء، بالتعاون مع الدول في سبيل تحقيق هذا الهدف، وعلى الدول أن تترجم التزاماتها المترتبة عليها في صورة تشريعات وطنية، وأن تعامل الحق في التعليم على أنه حق أساسي واستراتيجي، في الوقت الذي تقوم فيه تلك المنظمات بأثر مهم في حماية حقوق الطفل، إلا أنها تعاني من عدم وجود آليات قانونية تساعد في مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقيات الدولية، الأمر الذي يستدعي دعمها من الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها الرامية إلى حماية حقوق الأطفال في كافة الظروف؛ وتبرز أهميتها بما تقوم به من عمل في مساعدة الدول في الاهتمام بحقوق الأطفال مستندة في ذلك لرعاية الأمم المتحدة، وتأتي أهمية ذلك إلى أن نشأتها كانت بعد تعرض الأطفال لانتهاكات عديدة توضح في النزاعات المسلحة ولا سيما ما حدث لهم في الحرب العالمية الثانية، لذا شكلت تقارير منظمة اليونسيف وتوصيات منظمة اليونسكو في هذا الموضوع أهمية كبيرة في مجال وضع المعايير الدولية المترتبة على الدول لحمايتهم، تتفق منظمة اليونسيف ومنظمة اليونسكو في الهدف العام في حماية حقوق الطفل وفق برامج ووسائل قانونية، إلا أن منظمة اليونسيف تتفوق في مجال البرامج والزيارات الميدانية؛ لأنها تعمل في غالبية الدول وتساهم بصورة كبيرة في ضمان توفير الحقوق والخدمات التي تتضمنها المواثيق الدولية، التي تتضمنها المواثيق الدولية.

الكلمات الدالة: حق التعليم، الأمم المتحدة، اليونسكو، اليونسيف.

Efforts of the International Organizations Specialized in Protecting Children's Rights to Education

Teiba Jawad Hamad AL-muktar
College of Law / University of Babylon

Falah Mahdi Abdulsada
Babil Governorate Office / Babil Municipalities Directorate

Abstract

After the great international interest in children's rights, and the issuance of an international agreement for this purpose, before that specialized international organizations were established to protect their rights in various fields, including UNESCO and UNICEF, which had a major role in caring for children's rights in the world, especially with regard to education, as it devotes most of its attention from In order for all children, in particular, to obtain their right to education without exception, through cooperation with states in order to achieve this goal, and states must translate their obligations in the form of national legislation, and treat the right to education as a fundamental and strategic right, at a time when These organizations play a prominent and important role in protecting children's rights, but they suffer from the lack of legal mechanisms to help them monitor states' implementation of their obligations under international agreements, which requires support from the United Nations to achieve its goals aimed at protecting children's rights under all circumstances. Its importance is highlighted by the role it plays in helping countries pay attention to the rights of children, based on the auspices of the United Nations. Children have been subjected to numerous violations that have become evident in armed conflicts, especially what happened to them in the Second World War. Therefore, UNICEF reports and UNESCO recommendations in this regard have been of great importance in the field of setting international standards imposed on countries to protect them. UNICEF and UNESCO agree on the general goal of protecting children's rights in accordance with Legal programs and means. However, UNICEF excels in the field of programs and field visits, as it works in most countries and contributes significantly to ensuring the provision of rights and services contained in international conventions. UNICEF and UNESCO agree on the general goal of protecting children's rights according to legal programs and means. However, UNICEF It excels in the field of programs and field visits, as it operates in most countries and contributes significantly to ensuring the provision of rights and services contained in international conventions.

Keywords: the right to education, the United Nations, UNESCO, UNICEF.

١. المقدمة:

لما كان الطفل يشكل أهمية كبيرة في حياة الدول؛ كونه أمل المستقبل وأحد ركائز التطور إن جرت تربيته ورعايته بشكل صحيح، ووفق منظور شرعي وقانوني وأخلاقي، وفي سبيل ذلك انبرى المجتمع الدولي لإصدار الإعلانات وعقد المؤتمرات وتوقيع الاتفاقيات لضمان حقوق هذا الكائن الضعيف، ومن أهم المنظمات الدولية التي عملت لذلك الأمم المتحدة في عدة وسائل وطرق ومن بينها وكالاتها المتخصصة التابعة لها أو المنظمات المرتبطة بها ومنها منظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسيف موضوع بحثنا هذا واللذان عملتا منذ نشأتها على زيادة الاهتمام بالطفل ورعاية حقوقه، سواء أكانت الظروف طبيعية أم غير طبيعية وسواء في وقت السلم أم الحرب، ساعدها في ذلك جود مكاتب وفروع لهما منتشرة في أنحاء العالم، وأن لها أثرا كبيرا ومهما في مجال

تعزيز واحترام حقوق الإنسان، والدور المناط بهما الذي يمكن أن يؤديانه سواء على مستوى الاهتمام المباشر أو التعاون في تطبيق الاتفاقيات الدولية، إذ إن ارتباطهما بالأمم المتحدة أعطاهما قوة إضافية للعمل، فلا يكفي وضع المعاهدات الدولية لمعالجة أو منح بعض الحقوق من دون آليات قانونية واجهزة دولية متخصصة تعمل على تحقيق ما تبنته تلك الاتفاقيات، وهذا ما أفرزته نتائج هاتين المؤسستين بسلسلة طويلة من العمل في مختلف دول العالم.

١.١ مشكلة البحث: في الوقت الذي تقوم فيه تلك المنظمات بعمل بارز ومهم في حماية حقوق الطفل، إلا أنها تعاني من عدم وجود آليات قانونية تساعد في مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقيات الدولية، الأمر الذي يستدعي دعمها من الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها الرامية إلى حماية حقوق الأطفال في كافة الظروف.

٢.١ أهمية البحث: تتطرق أهمية البحث من كون المنظمات متخصصتين في حماية حقوق الأطفال ورعاية شؤونهم، وتحمل مسؤولية كبيرة في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان واحترام حرياته الأساسية، وتبرز أهميتها مما تقوم به من عمل في مساعدة الدول في الاهتمام بحقوق الأطفال مستندة في ذلك لرعاية الأمم المتحدة، فتأتي الأهمية في ذلك لنشأتها بعد تعرض الأطفال لانتهاكات عديدة توضحت في النزاعات المسلحة ولا سيما ما حدث لهم في الحرب العالمية الثانية، لذا شكلت تقارير اليونسيف وتوصيات اليونسكو عنه أهمية كبيرة في مجال وضع المعايير الدولية المترتبة على الدول لحمايتهم.

٣.١ أهداف البحث: يسعى البحث إلى إبراز جملة الأهداف المتمثلة ببيان مدى الاهتمام الدولي بحقوق الطفل في جميع الاوقات والظروف، ومدى اهتمام ورعاية المنظمات الدولية المتخصصة بهم بالتعاون الدولي في مجال حماية حقوقهم بسعيها للتواصل مع الدول وتقديم خدماتها وتذليل العقبات التي تواجه سعيها لحماية الطفل، وتبين آليات تلك المنظمات للوصول إلى أهدافها الرامية لحماية تلك الحقوق.

٤.١ منهج البحث: سنقوم بدراسة هذا البحث وفق المنهج التحليلي لبحث كل ما يتعلق بعمل المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التعليم ودراسة إجراءاتها التي تقوم بها لتنفيذ أهداف التعليم .

٥.١ خطة البحث: للوقوف على جهود المنظمات الدولية في حماية حق الطفل في التعليم اقتصرنا الدراسة على منطقتين لبيان أثرهما في ذلك المجال، لذا قسم البحث على مبحثين: خصص المبحث الأول لبيان جهود منظمة اليونسكو، ومركز المبحث الثاني على بيان جهود منظمة اليونسيف في حماية حق الطفل في التعليم .

المبحث الأول: جهود منظمة اليونسكو في حماية حق الطفل في التعليم

تعود فكرة انشاء منظمة دولية متخصصة بقضايا التربية والتعليم على المستوى الدولي إلى مطلع القرن الماضي، ففي عام ١٩١٣ دعت الحكومة الهولندية إلى عقد مؤتمر دولي يهدف لإنشاء منظمة دولية تعنى بشؤون التربية والفنون والعلوم والثقافة، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى وأد المشروع وغاب عن واضعي عهد عصبة الأمم قيام مثل هكذا منظمة، وبادرت فرنسا وبلجيكا عام ١٩٢١ للدعوة لإنشاء منظمة دولية للتعاون

الفكري والعلمي والثقافي، مما أدى إلى صدور قرار من العصبة بإنشاء اللجنة الدولية للتعاون الفكري عام ١٩٢٢ إلا أن فرنسا واصلت جهودها لإنشاء منظمة دولية متخصصة بشؤون التعليم والتي نشأت بعد قيام الأمم المتحدة [١، ص ٦٠] وتعد اليونسكو من أهم المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تولت الاهتمام بحقوق الإنسان ولاسيما المتعلقة بالتربية والعلوم والثقافة، إذ أصر واضعوا ميثاق الأمم المتحدة على أهمية العلم والثقافة وخلق اجواء مناسبة للنهوض بمستوى شعوب العالم المختلفة، مما يؤدي -بطبيعة الحال- إلى تحسين العلاقات الدولية والحفاظ على الأمن الدولي، ويضمن توفير الظروف الملائمة لتوجيه الأبحاث العلمية لخدمة السلام واتباع أساليب للتربية على أساس احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وانطلاقاً من تلك المعاني السامية دعت العديد من الدول في مقدمتها فرنسا بضرورة إنشاء منظمة دولية تعمل على تطوير قطاعات التربية والثقافة والعلوم على أن تكون ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة وتهيئة الأجواء بعقد مؤتمر دولي في باريس عام ١٩٤٥ لبحث إنشاء هيئة دولية لتحقيق تلك الأهداف بناء على مشروع يقدمه وزراء التعليم في دول الحلفاء وعقب انتهاء المؤتمر تقرر إنشاء منظمة دولية تعنى بالعلم والثقافة بسمى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) [٢، ص ٤٧٣] .

وبعد أن ادركت الدول أن المعاهدات السياسية والاقتصادية لم تعد تكفي لإقامة سلام دائم، لذلك نادى فرنسا وعدد من الدول أثناء مناقشات الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة بضرورة إنشاء هيئة دولية للثقافة والعلوم تتبع الأمم المتحدة [٣، ص ١٢٦]، نشأت منظمة اليونسكو بموجب المادة (٥٧) من ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، وظهرت إلى الوجود عام ١٩٤٦، وتعد منظمة اليونسكو حق التعليم التزام يقع على عاتق الحكومات ويتطلب منها أن تترجمه على شكل تشريعات عند الانضمام للمواثيق الدولية المختصة بحق التعليم لتكون تشريعاتها متلائمة معها، لذا سنبحث هذا المبحث في مطلبين: نركز في المطلب الأول على مهام منظمة اليونسكو المتعلقة بحماية حق الطفل في التعليم، وسنخصص المطلب الثاني لإجراءات منظمة اليونسكو بحماية حق الطفل في التعليم.

المطلب الأول: مهام منظمة اليونسكو المتعلقة بحماية حق الطفل في التعليم

تنبثق مهام منظمة اليونسكو من أهم أهدافها المبني على التعاون الدولي بالتواصل وعقد المؤتمرات والندوات ونشر العلوم والثقافة وتنمية المعارف بين الشعوب وبالأخص التربية والتعليم [٤، ص ٤٤٦] وتهتم بصفة عامة بحقوق الإنسان ولاسيما التي ترتبط بالغرض الأساس التعليم من الحق في الثقافة وحرية التعبير عن الرأي وغيرها [٥، ص ٢٠٧].

علماً أن الاختصاص الدولي لمنظمة اليونسكو جاء نتيجة أحداث دامية شهدها العالم بسبب النزاعات المسلحة المستمرة وما آلت إليه تلك النزاعات من آثار مدمرة على البشرية لذلك كان هناك سعي من المجتمع الدولي في مرحلة السلام التي تلت تلك النزاعات لإنشاء منظمة مختصة بالتربية والثقافة والعلوم جاء في ديباجة الميثاق المؤسس لمنظمة اليونسكو "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام، ولما كان جهل الشعوب بعضها لبعض مصدر للتربية والشك بين الأمم على مر التاريخ وبسبب تحول

خلافاتها إلى حروب في كثير من الأحيان، ... ولما كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعاً على مبادئ العدالة والحرية والسلام، وكان هذا العمل بالنسبة لجميع الأمم واجباً مقدساً ينبغي القيام به في روح من التعاون المتبادل،... لهذه الأسباب، فإن الدول الموقعة على هذا الميثاق، إذ تعترف بتأمين فرص التعليم تأميناً كاملاً متكافئاً لجميع الناس، ... وبناء على ذلك تنشئ الدول بموجب هذا الميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لتسعى، عن طريق تعاون أمم العالم في ميادين التربية والعلم والثقافة، إلى بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري، وهي الأهداف التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة التي ينادي بها ميثاقها[٦].

وتعد منظمة اليونسكو التعليم من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجع على تعليم الأطفال وساهمت على مدى سنوات عملها بتحقيق الكثير من المنجزات على صعيد الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والمتضمنة للحق في التعليم وحمايته، ومساهماتها في العديد من البرامج التعليمية سواء على المستوى القصير أم طويل الأمد[٧، ص٢٣٣]، بل ترتبط بتعليم المواطنة الصالحة؛ لأنها تعمل في مفاهيم عامة عن التربية وحقوق الإنسان فهي تركز على المساواة وعدم التمييز، لذلك لاقت اهتماماً خاصاً بحقوق الإنسان من رؤيتها الدولية لتلك الحقوق [٨، ص٨٢].

وإذا ما بحثنا مهامها في البرامج التعليمية والإعلانات الدولية وكذا الاتفاقيات الدولية التي رعتها (اليونسكو) أو ساهمت بإنجازها وفي مقدمتها اتفاقية (مكافحة التمييز في مجال التعليم) لعام ١٩٦٠ [٩]، والمؤتمرات التي رعتها على شكل إعلانات دولية كإعلان (جومنتين) (Jomentine) لعام ١٩٩٠ وهو مؤتمر عقد برعاية منظمتي اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي في مدينة جومنتين في تايلاند عام ١٩٩٠ وكان نواة لإعلان التعليم للجميع الذي عقد فيما بعد في دكار عام ٢٠٠٠ وشارك في المؤتمر (١٥٥) دولة و(٢٠) منظمة حكومية و(١٥٠) منظمة غير حكومية [١٠، ص٣٠١]، وإعلان دكار عام ٢٠٠٠ (Dakar Framework)، الذي استهدف إكمال مشروع التعليم للجميع الذي بدأه المؤتمر السابق في (جومنتين) وإعلان (انشيتون) (Incheon Declaration)، لعام ٢٠١٥ لتأكيد التنمية المستدامة. [١١، ص١٨]، وجميع هذه الأعمال تحتاج إلى عمليات رصد ومتابعة متواصلة من حيث تنفيذ الرؤى والأهداف التي تلتزم بها الدول وهذا ما قامت به اليونسكو على مدار السنوات التي خلت، ولعل آخر تقارير الرصد لعام ٢٠٢٠ أشارت إلى وجود تقدم محرز من الدول على أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لضمان قيام الدول بتقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة [١٢، ص٥].

المطلب الثاني: دور منظمة اليونسكو وإجراءاتها لحماية حق الطفل في التعليم

تؤدي اليونسكو وظيفة مهمة في مجال حقوق الإنسان ومنها الحق في التعليم بتقديم المساعدة إلى الدول، والاهتمام بالأطفال ورعايتهم وتنمية قدراتهم، لذلك سعت إلى القيام بعدة مساعي بالتعاون مع الدول الأعضاء، مستهدفة توفير الحصول على التعليم للطفل وفي مقدمة تلك المساعي عقد الاتفاقيات والمؤتمرات والندوات التعليمية [١٣، ص٣٤]، وتساهم في مساعدة الدول في تنفيذ خطط العمل التي تتبناها بالتعاون مع حكومات الدول لمساعدتها في تنفيذها [١٤، ص٨٦]، وتنسق منظمة اليونسكو نشاطاتها مع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ذات

العلاقة عبر المساهمات التي تقوم بها في متابعة تعاون الدول مع الأهداف التي تتبناها لمساعدة تلك الدول على تطوير الأفكار والمبادئ التعليمية [١٥، ص ٩٢]، وتقوم بمهمة كبيرة لتعزيز الحق في التعليم عبر متابعة التزام الدول بمسؤولياتها المتعلقة بتنفيذ التزاماتها تجاه الحق في التعليم [١٦، ص ٢٠٩]، وتتلقى منظمة اليونسكو التقارير الواردة من الدول بشأن التقدم المحرز عن أعمال الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ [١٧، ص ١٤].

وهناك مهمة أخرى لمنظمة اليونسكو تتمثل برصد التقدم المحرز ومتابعته ودراسته ومعالجة المعوقات في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك لا تزال هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود لضمان قيام الدول بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان وضرورة تعاونها للتغلب على تلك المعوقات والتحديات، إذ من دون شراكة حقيقية لا يمكن لتلك المنظمة أن تحقق الأهداف المرسومة في خططها التعليمية [١٨، ص ١٣].

أما في مجال الإجراءات فلديها خطط في حماية حق التعليم قسم منها طويل الأمد والآخر قصير الأمد، فالأخيرة تتمثل بالاستجابة لمتطلبات التعليم بضمان استمرارية الطلبة بالمدارس والمساعدة بالتعاون مع الدول في توفير المستلزمات الضرورية وتهيئتها، مع مراعاة ظروف التفاوت بين الطلبة ومساعدتهم في تجاوز بعض العقبات في سبيل ضمان الحد الأدنى من التعليم الجيد، أما الإجراءات طويلة الأمد فتعمل بإعداد خطط استراتيجية لضمان استمرار حق التعليم في حال حدوث الأزمات والكوارث وإعداد العلاجات المناسبة وزيادة الدعم المالي والاهتمام بالبرامج التنموية [١٩، ص ١٩٧].

وقد ساهمت بشكل فعال بعد الكارثة الإنسانية التي وقعت في سوريا وتركيا على أثر الزلزال المدمر الذي حدث بتاريخ (٦ شباط ٢٠٢٣) في تطبيق إجراءاتها بالتعاون مع الدولتين والمنظمات الدولية وغير الدولية المتطوعة بعد تحديد الاضرار لضمان استمرار حق التعليم عبر بيئة آمنة [٢٠]، وتقوم بالعديد من الإجراءات للتعاون وتحقيق أهداف التعليم بالإعلانات والاتفاقيات التي ساهمت فيها وعززتها عبر النص على أهم أهدافها في نشر العلم والثقافة ومساهمة الدول الاعضاء في ذلك^(*)، ويعمل قطاع التربية في منظمة اليونسكو على بناء القدرات الأساسية لأركان العملية التربوية وتحت مسمى بناء السلام بالمساعدة في إعادة توجيه السياسة التربوية بما فيها التشريعات الوطنية والعمل على تأطير الاستراتيجيات الوطنية لإصلاحات نظام التعليم الوطني وتدريب الكادر التربوي والمعلمين بهدف بناء قدرات المؤسسات الوطنية وتحسين المناهج، وتنقيح وتكييف الكتب المدرسية والمواد التعليمية ويتطلب هذا الإجراء تعاون الدول التام والشراكة التامة في هذا المجال مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام العام في كل دولة، وقد نفذت منظمة اليونسكو تلك الإجراءات في عدد من الدول كاليهند وسيرلانكا والبنان وتزانيا بإطلاق المشاريع التجريبية كذلك وبمكاتبها الإقليمية، وإنشاء المعاهد التخصصية كالمعهد الدولي

^(*) تستهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق أو اصر التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب.

للتخطيط التربوي الذي أسس لبرنامج التعليم في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار ويشمل الإدماج والتأهيل وإعادة إعمار المدارس بعد انتهاء النزاعات المسلحة [٢١، ص ٢٠]، وتصدر منظمة اليونسكو تقارير سنوية توضح فيها التقدم المحرز في مجال التعليم وتعاون الدول في هذا المجال والمؤتمرات التي تدعو لها والتوصيات الصادرة عنها وحجم الانفاق والموازنة وتعزيز حماية حقوق الإنسان بشكل عام وحق التعليم بشكل خاص، ويقوم المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو بدراسة التقارير الموجهة من الدول الأعضاء والشراكة مع الجهات غير الحكومية ودراسة القرارات المتخذة من الأمم المتحدة ذات العلاقة بحق التعليم ودورات المؤتمرات وجدول الأعمال لتنفيذها ويتكون المجلس التنفيذي من (٥١) عضواً، ومن جملة الإجراءات التي يقوم بها الاجتماع مرتين في العام الواحد وقد يجتمع لدواعي استثنائية يتطلبها عمل المنظمة لاتخاذ عدد من الإجراءات الخاصة بعملها [٢٢، ص ٢١-٢٢].

المبحث الثاني: جهود منظمة اليونسيف في حماية حق الطفل في التعليم

تتفق منظمة اليونسيف مع منظمة اليونسكو في أدوار عدة تخص حماية حقوق الأطفال، ومن بين تلك الحقوق الحق في التعليم، إذ تسعى هذه المنظمة إلى تحقيق أكبر قدر من الضمانات وتقديم المساعدة اللازمة في هذا المجال، وفي سبيل ذلك سنناقش في هذا المبحث من الدراسة مهام منظمة اليونسيف في حماية حق الطفل في التعليم في مطلبين اثنين: ندرس في المطلب الأول مهام منظمة اليونسيف في حماية حق الطفل في التعليم، وفي المطلب الثاني جهود منظمة اليونسيف وإجراءاتها لحماية حق الطفل في التعليم .

المطلب الأول: مهام منظمة اليونسيف في حماية حق الطفل في التعليم

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة للمساعدة الدولية الطارئة للطفولة تحت مسمى (صندوق الطوارئ الدولي للأطفال التابع للأمم المتحدة) بموجب القرار ٥٧ لعام ١٩٤٦ وبدأت العمل كصندوق اغاثة تابع للأمم المتحدة لمساعدة الدول من تأثير النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو الهجرة والنزوح، ولقد نظم ميثاق الأمم المتحدة أحكاماً عديدة للمنظمات المتخصصة بالنشاطات التي تهتم بحقوق الإنسان [٢٣، ص ٤٥٦]، وقد اعترفت الجمعية العامة بالحاجة إلى العمل المتواصل لتحقيق آمال الأطفال ولا سيما في الدول النامية أو الدول التي تتعرض للحروب والكوارث، لذلك أكدت الأمم المتحدة في قرارها رقم ٨٠ الصادر عام ١٩٥٣ على مواصلة هذه المؤسسة لأعمالها وأن يتغير اسمها إلى صندوق الأمم المتحدة للطفولة [٢٤، ص ٤٠٣].

وبالرغم من أن منظمة اليونسيف تعمل بصفة أساسية في مجال برامج مساعدة الأطفال طويلة الأمد فإنها تسترشد في القيام بنشاطها باتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ وتهتدي بالرؤية الخاصة بالسلام والتقدم الاجتماعي، وطبقاً لأهداف منظمة اليونسيف التي ابتدأت بكونها صندوق طوارئ لمساعدة الأطفال المتضررين من الحرب العالمية الثانية وما جاء باتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي بينت أهميتها إذ تعد اتفاقية حقوق الطفل المذكورة سابقاً الاتفاقية الأولى التي منحت الأمم المتحدة رقابة واسعة في مجال حماية حقوق الطفل [٢٥، ص ١٩٥]، وتعمل المنظمة في إطار ممارساتها لحماية الطفل وحقوقه برؤاها وأفكارها والأهداف التي جاءت من أجلها، [٢٦، ص ٢١١] وبالتعاون مع لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة وتقوم اللجنة بدراسة التقارير المقدمة

اليها وترسل للحكومات إذا طلبت منها أي استيضاح لأي معلومة أو بيانات أو عند ورود معلومات وتقارير من هيئات أخرى لدراستها ومناقشتها وإيداء الرأي فيها [٢٧، ص ١١٤]، هذا وإن مجالات التعاون بين المنظمة ولجنة حقوق الطفل أكدت المادة (٤٥) من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، ولها مهام عديدة في مجال تمويل برامج الطفولة وتعزيز واحترام حقوق الطفل الواردة في الاتفاقيات الدولية والمساعدة في مجال التعليم برصد الامكانيات المالية والبشرية لتعزيز قابلية التعليم وتبادل الخبرات مع الدول والمنظمات الدولية في سعيها لتطوير آليات التطبيق على المستوى الدولي [٢٨، ص ٤٩٠]، ويعد الهدف الأساسي في حماية الطفولة وتوفير احتياجاتهم في عدة مجالات تتمثل بالخدمات الصحية ومكافحة الأمراض والرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم، بالتعاون مع حكومات الدول سواء اكان في الظروف الطبيعية أم في الظروف الاستثنائية حيث تعمل بشكل فوري في حالة الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة، وأنها تمارس نشاطاتها بعدد من المكاتب الاقليمية المنتشرة في العديد من الدول لتقديم خدماتها [٢٩، ص ١١٤].

المطلب الثاني: جهود منظمة اليونسيف وإجراءاتها لحماية حق الطفل في التعليم

بعد المهمة الكبيرة التي منحتها الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المتخصصة بحقوق الإنسان لمنظمة اليونسيف، وعلى طول المسيرة الطويلة لتلك المنظمة فإنها سعت بعد عدة تجارب لحماية الطفل بمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من قدراتهم وطاقاتهم مما يعود بالفائدة الكبيرة لاستحصال حقوقهم الواردة في المعاهدات الدولية ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ يضاف إليها الأعمال الميدانية التي تعد واحدة من أهم أعمال منظمة اليونسيف لحماية حقوق الطفل بشكل عام [٣٠، ص ٢٢]، حتى تبنت في عام ٢٠١٩ استراتيجيات وبرامج جديدة من أهمها برنامج (كل طفل يتعلم) ووضعت فيها عدة أهداف لتحقيقها حتى عام ٢٠٣٠، إذ تبنت ثلاثة منها في مقدمتها الوصول المنصف لفرص التعليم وتعلم مهارات أفضل وحماية الأطفال في حالات الطوارئ، مع التركيز على الأطفال المشردين وذوي الإعاقة والمتضررين من النزاعات المسلحة للوصول إلى رؤية واضحة تتبنى أعمالها وأهدافها لتنفيذ تلك البرامج [٣١]، لذلك يكون الجهد الأكبر لمنظمة اليونسيف لحماية حقوق الطفل وخاصة في ظروف النزاعات المسلحة [٣٢، ص ٤٨١]، ولا تزال تعمل من أجل تحقيق تلك الحماية وخاصة أنها تعمل في مختلف الدول عن طريق فروعها والعاملين فيها [٣٣، ص ١٦٧]، لذلك تعمل منظمة اليونسيف لضمان حماية الطفل وحقوقه سواء في وقت السلم أم وقت الحرب وتسعى بما تملكه من إمكانيات بشرية ومادية ودعم دولي لحماية الأطفال كونها أحد أدوات الأمم المتحدة وتنشط في عدد كبير من الدول ومن بينها العراق، إذ تؤكد على تشجيع الدول والافراد على أهمية التحاق الأطفال في المدارس وتشجعهم على ذلك، حيث بينت مخاطر عدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها، فقد يستغل هؤلاء الأطفال في العمل دون السن القانوني أو استخدامهم في النزاعات المسلحة، وهذا ما أكدته التقارير الدولية منذ أن عينت الأمم المتحدة مقررًا خاصًا يعنى بشؤون الأطفال بعنوان الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة التي حددت فيها من ضمن الانتهاكات التي تلحق ضررًا بالأطفال هو الاعتداء على المدارس والقتل والاختطاف أو استخدامهم جنودًا، لذلك كان هناك جهدًا لمنظمة اليونسيف بالتعاون وتنسيق الجهود التي تبذلها

حكومات الدول مع الأمم المتحدة والجهات التابعة لها في سبيل حماية الأطفال، مع الرعاية الخاصة بحالة الأطفال اللاجئين والنازحين داخليا، وكذلك التركيز على الحد من عمالة الأطفال، كون العمل يشكل تحدي كبير وعقبة رئيسة تمنع حصول جميع الأطفال على حقهم في التعليم [٣٤، ص ٩]، وتواصل حمايتها للأطفال في جميع الظروف على الرغم من الانقلابات التي مرت بها [٣٥، ص ٥٨]، لذا تطالب حكومات الدول على اتخاذ التدابير والتشريعات الوطنية الخاصة في مجال التربية والتعليم وهذا ما أكدته المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم في العديد من التقارير عن أهمية جهود منظمة اليونسيف في حماية الأطفال وحقهم في التعليم [٣٦، ص ٧].

وعلى مستوى الإجراءات التي تقوم بها منظمة اليونسيف تعمل عبر التعاون مع الدول في اطلاق مبادرات الحماية في بيئة المدرسة ومنها الحماية من التمر ومن العنف بجميع اشكاله ومظاهره والتواصل مع الاسرة والمجتمع لتعزيز حماية الطفل وبيان حقوقه، والتأكيد على الاهتمام بالقيم والمبادئ الرصينة فيه، مع ضرورة تواصل المدارس مع اولياء الامور للحد من بعض المظاهر السلبية، ومن ضمن المبادرات التي أطلقتها منظمة اليونسيف ولقيت استجابة عالمية التي تهدف إلى تطوير نهج مشترك ومنهجي لتحديد وتصميم ورصد التدخلات لمعالجة العنف والمساهمة في الحد بشكل كبير ومستدام من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الدول المشاركة واختارت (٤) دول نموذجا، وهي: توغو وأثيوبيا وزامبيا وساحل العاج وبعدها انضمت (٧٠) دولة تقريبا للمبادرة التي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الوعي المجتمعي والثقافي بين أفراد المجتمع [٣٧، ص ٣]، ومن إجراءات منظمة اليونسيف المتعلقة بالاهتمام بالطفل بالتعاون مع الاسرة في تهيئة الطفل للمدرسة والتركيز على جوانب متعددة منها الاجتماعية ومنها الثقافية بالإضافة إلى لجوانب المعنوية والتأكيد في جميع ذلك على أن يكون الهدف من ذلك تنمية القدرات والمواهب الشخصية للطفل، وتشمل التهيئة الاستعداد النفسي والسلوكي والنمو الحركي لإنماء العلاقة بين الطفل والمدرسة، ونجحت منظمة اليونسيف إلى حد ما في ذلك مع التأكيد على ضرورة اهتمام الدول في تلك البرامج [٣٨، ص ١١].

وتتبنى منظمة اليونسيف استراتيجيات للتعليم برعاية الأمم المتحدة وصولا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠، من بينها استراتيجية التعليم بالمشاركة مع الدنمارك (٢٠١٨-٢٠٢٢)، واستراتيجية التعليم الشامل (٢٠١٩-٢٠٢٤) وتهدف إلى ضمان تعليم جيد وشامل لكل الأطفال، وتوجد استراتيجية طويلة الأمد للأعوام (٢٠١٩-٢٠٣٠) بعنوان (كل طفل يتعلم)، وفق رؤية تتبنى وصول منصف إلى فرص التعلم وتعلم ومهارات أفضل للجميع وتعلم وحماية أفضل للأطفال في حالات الطوارئ [٣٩].

مما تقدم تبين أن هناك جهودا كبيرة من المنظمات الدولية في مقدمتها الأمم المتحدة لحماية الحق في التعليم، وبمشاركة المنظمات المتخصصة، منطلقة في ذلك من دساتيرها وانظمتها الداخلية التي تركز على العمل الإنساني لتحقيق أهدافها في مجال حقوق الإنسان، وهي ما بين الوصول إلى مراحل متقدمة إلى التراجع في مراحل أخرى، مما يتطلب منها آليات عمل جديدة وطرح الحلول الواقعية والبديلة الأخرى، إلا أنها لم تحد من الآثار السلبية التي يتعرض لها الأطفال نتيجة حرمانهم من التعليم، قد تكون الأسباب خارجة عن إرادة تلك المنظمات وقد تكون سياسات المنظمة وبرامجها لا تتوافق مع متبنيات الدول التي يستوجب تعاونها معها في سبيل

الوصول للهدف المنشود وغالبا ما يجد هذا الامر صدها في برامج البنك الدولي (The World Bank) للشروط الصعبة التي يضعها في سبيل تقديم الدعم، مما يتطلب المرونة وتذليل العقبات إزاء عدد من الشروط المطلوبة، وأن تتبنى هذه المنظمات برامج بديلة في مرحلتين الأولى آنية لمعالجة المشاكل العاجلة وأخرى طويلة أو على الأقل متوسطة الأمد وأن تكون هناك أنظمة رقابة فعالة للتنفيذ في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو حصول جميع الأطفال على التعليم الأولي على أقل تقدير، مع ملاحظة أن عناصر التعليم ذات الأهمية (الإلزامية والمجانية) بدأت بالتراجع مع قلة دعم الحكومات وتبني نظام الخصخصة، وعدم وجود جزاء مناسب للمتسربين وذويهم أو عدم الملحقين بالدراسة أصلا.

الخاتمة :

في خاتمة بحثنا هذا نورد أهم ما توصلنا اليه من استنتاجات ونضع لها عددا من المقترحات، نوجزها بعدة نقاط هي:

أولا : الاستنتاجات:

- ١- لمنظمتي اليونسكو واليونسيف مهام عديدة في مجال حماية حقوق الطفل نابعة من طبيعة عملها في مجال حماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص ولهذا فإنهما يعملان بإشراف الأمم المتحدة وبالتعاون مع الدول المعنية سواء في ظروف السلم أم النزاعات المسلحة أم في الظروف الطبيعية أم غير الطبيعية.
- ٢- مسألة الاهتمام الدولي بحقوق الطفل برزت بشكل كبير بعد قيام الأمم المتحدة وعقد الاتفاقيات الدولية وإن سبقتها محاولات في عهد عصبة الأمم وخاصة بصور إعلان حقوق الطفل عام ١٩٢٤ إلا أنها لم تكن كافية لحمايته واحترام حقوقه وخاصة مع ازدياد النزاعات المسلحة وما خلفته من انتهاكات عديدة ومن بينها انتهاك حقه في التعليم لذلك برزت العديد من المواثيق الدولية ولعل أهمها اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي عيّنت بشكل دقيق وتفصيلي بحقوق الطفل وتسترشد بها منظمة اليونسيف في عملها.
- ٣- تتنوع الأعمال التي تقوم بها المنظمين بين عقد المؤتمرات الدولية وإقامة الندوات التثقيفية والتوجيهية، إلى حد عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنها الاتفاقية الخاصة في مكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠ ولكل منها أدوات تعمل بها في سبيل توفير وضمان حقوق الطفل في مقدمتها حقه في التعليم.
- ٤- هناك جهد واضح في مجال الرصد والمتابعة وخاصة فيما يتعلق بعمل منظمة اليونسكو الذي يتمثل بمتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية وهذا الامر يختص بالرقابة على تنفيذ الاتفاقيات والتوصيات التي تصدرها ووضع الاتفاقيات الدولية موضع التنفيذ.
- ٥- تتفق منظمتا اليونسيف واليونسكو في الهدف العام في حماية حقوق الطفل وفق برامج ووسائل قانونية، إلا أن اليونسيف تتفوق في مجال البرامج والزيارات الميدانية؛ لأنها تعمل في غالبية الدول وتساهم بصورة كبيرة في ضمان توفير الحقوق والخدمات التي تتضمنها المواثيق الدولية.

ثانياً: المقترحات:

- ١- نقترح أن تضع الأمم المتحدة آليات قانونية قادرة على محاسبة الدول المخالفة لالتزاماتها الدولية وخاصة أنها تحتج بشتى الذرائع لغرض الافلات من المحاسبة أو على الأقل التنفيذ التام لالتزاماتها المترتبة عليها، لأن آليات تلك المنظمات لا تتعدى الرقابة والمتابعة ورفع التوصيات .
- ٢- إقامة مؤتمرات دولية دورية على مستوى العالم وبالخصوص الدول التي تحتاج إلى مساعدة اكبر في شؤون حماية حقوق الطفل لأنه على الرغم من المواثيق الدولية التي تتضمن حقوق الطفل ورعايته وضمان تلك الحقوق في الظروف الطبيعية وغير الطبيعية، إلا أن حجم الانتهاكات ما يزال مستمرا ومتواصلا.
- ٣- مراجعة الاتفاقيات الدولية في ما يخص حقوق الطفل وبخاصة ما يتعلق بحق التعليم وإيلاء الأهمية القصوى في سبيل تفعيل التزامات الدول تجاه الطفل وحقوقه لأن أغلب الاتفاقيات كانت ما بين منتصف القرن الماضي وأواخره، وهذا يحتاج إلى مراجعة دورية شاملة لجعلها تتماشى مع الأهداف المرسومة لحق التعليم.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

- [١] د. عبد المجيد سعيد مصلح، إدارة المنظمات الدولية المتخصصة بالتربية والثقافة والعلوم، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة (٢٠١٠).
- [٢] د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة (٢٠١٢).
- [٣] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٥، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (٢٠٠٥).
- [٤] د. وائل حسين عبد الله، الحق في التعليم في ظل المعايير الدولية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (٢٠١٧).
- [٥] د. أبو الخير أحمد عطية، الضمانات القانونية الدولية لحماية حقوق الانسان، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة (٢٠٠٤).
- [٦] ديباجة الميثاق الأساسي لمنظمة التربية والعلم والثقافة اليونسكو .
- [٧] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الانسان في ظل منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، (٢٠٠٨).
- [8] Elizaveta Bagrintseva, Human Rights Education And Global Citizenship Education In Unesco Policies: Past, Present, And Prospectsmaster Of Philosophy In Comparative And International Education, University Of Oslo,(2018).
- [9] اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٠ في دورته الحادية عشر، تاريخ بدء نفاذه ٢٢ ايار/ مايو وفقا لأحكام المادة ١٤ منه.

- [١٠] د. محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (٢٠١٤).
- [11] Rose Judas Mrutu, Tanzania Experience On The Implementation Of Dakar Agreement On Education For All, A Thesis Submitted For The Master Of Philosophy In Comparative And International Education Institute For Educational Research, Faculty Of Education, University Of Oslo(2007).
- [12] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Incheon Declaration and SDG4 – Education 2030 Framework for Action, (2015)
- [١٣] [التقرير العالمي لرصد التعليم/ التعليم الشامل للجميع : الجميع بدون استثناء، إصدارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعام ٢٠٢٠.
- [١٤] د. خالد مصطفى فهمي، حقوق الإنسان ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية (٢٠٠٧).
- [15] Matthew Stephensen, The Role Of Education In Emergencies: An Examination Of The Education Cluster Activities In Fulfilment Of The Right To Education During Humanitarian Crises, Master Of Philosophy In Comparative And International Education, University Of Oslo,(2009).
- [١٦] أسماء فخري مهدي، زينب وادي شهاب، اليونسكو حول العالم، مجلة دراسات تربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية، وزارة التربية، بغداد، العدد (٩)(٢٠١٠).
- [17] Colin Power, The Power Of Education: Education For All, Development, Globalisation And Unesco, Springer,(2014).
- [18] Sital Kalantry, Joycelyn E. Getgen and Steven Arrigg Koh, Enhancing Enforcement of Economic, Social and Cultural Rights Using Indicators: A Focus on the Right to Education in the ICESCR, Cornell Law Faculty Working Papers,(2007).
- [١٩] التقرير العالمي لرصد التعليم، ٢٠١٨.
- [٢٠] اليونسكو التعليم في حالات الطوارئ (موقف اليونسكو من زلزال سوريا وتركيا متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.unesco.org/ar/articles> تاريخ الوصول ٣/٢/٢٠٢٣.
- [21] Loreta Navarro, Jasmin Nario, Peace Education: A Pathway to a culture of Peace ,Center for Peace Education, Miriam College ,Quezon City Philppines (2010.).
- [٢٢] تقرير المجلس التنفيذي لليونسكو لعام ٢٠٢٢، الصادر عن منظمة اليونسكو في الدورة ٢١٣ لعام (٢٠٢٢).
- [٢٣] د. إبراهيم السامرائي، الحماية الدولية لحقوق الانسان من خلال المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الأول والثاني (١٩٩٩).
- [٢٤] د. فاطمة شحاته، مركز الطفل في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (٢٠٠٤).

- [٢٥] د. فضيل عبد الله طلافحة، حماية الاطفال في القانون الدولي الإنساني، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (٢٠١١).
- [٢٦] د. نعمان عطا الله الهيتي، حقوق الإنسان (القواعد والاليات الدولية)، ط١، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (٢٠١١).
- [٢٧] د. نبيل مصطفى ابراهيم، آليات الحماية الدولية لحقوق الانسان-دراسة نظرية وتطبيقية على ضوء تنفيذ المعاهدات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة (٢٠٠٥).
- [٢٨] أكلي لينده ونور الدين دعاس، دور الوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة في حماية حقوق الطفل، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد (٦)، (٢٠١٧).
- [٢٩] د. يوسف حسن يوسف، جريمة استغلال الاطفال وحمايتهم في القانون الدولي والشرعية الإسلامية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، (٢٠١٣).
- [٣٠] د. وفاء مرزوق، حماية حقوق الطفل في ظل الاتفاقيات الدولية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (٢٠١٠).
- [٣١] منشورات منظمة اليونسيف كل طفل يتعلم استراتيجية اليونسيف التعليمية ٢٠١٩-٢٠٣٠.
- [٣٢] د. صلاح رزاق عبد الغفار، جرائم الاستغلال الاقتصادي للأطفال- دراسة مقارنة- ط١، دار الفكر القانوني، القاهرة، (٢٠١٥).
- [٣٣] محمد محمود منطاوي، الحروب الأهلية واليات التعامل معها وفق القانون الدولي، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، (٢٠١٥).
- [34] Dr. .Bhim Rao Ambedkar, Right to Education: a Socio Legal Faculty of Law University Agra College(2018).
- [٣٥] إبراهيم عماد عايد، مصدر، تحريك الشكوى عن انتهاكات حقوق الطفل في إطار القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين (٢٠١٦).
- [٣٦] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (لجنة حقوق الإنسان) بواسطة المقرر الخاص المعني بالتعليم الصادر بالوثيقة رقم (E/CN.4/2000/6).
- [37] Changu Mannathoko, Role of Education and Protection of Children At-Risk, UNICEF NYHQ Education Section (,2015).
- [38] A Rebello Britto ,Abhiyan Jung Rana And Cream Wright, School Readiness A Conceptual Framework, United Nations Children's Fund, New York (2012) .
- [٤٠] استراتيجيات منظمة اليونسيف للتعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.